مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies) ج وهران2/ المجلد 10 ع 2 خ / 16 /03/ 2021
ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

الديمقراطية ونقد أصول الاستبداد السياسي في الثقافة الإسلامية، الجابري أنموذجا

Democracy and criticism of the origins of political despotism In Islamic culture, Al-Djabri as paradigm.

فاسي محمد faci Mohamed faci.mohamed@yahoo.com	فلسفة	مختبر الأبعاد القيمية للتحولات. كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، جامعة وهران2.
إشراف: أد. بوعرفة عبد القادر Pr : Bouarfa Abdelkader Bouarfah9@gmail.com	فلسفة	مختبر الأبعاد القيمية للتحولات. كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، جامعة وهران2.

DOI : 10.46315/1714-010-002-010

تاريخ الارسال: 2020/03/22 تاريخ القبول: 2020/05/30 تاريخ النشر: 16/ 03/ 2021

ملخص باللغة العربية

يهدف هذا المقال إلى بيان ضرورة الديمقراطية للمجتمعات العربية في فلسفة الجابري انطلاقا من كشف أصول الاستبداد السياسي ، وبيان أسسه الإيديولوجية بتجلياتها الاجتماعية والدينية والفلسفية ، فالجابري مقتنع كل الاقتناع أن الوعي بضرورة الديمقراطية في هذه المجتمعات يستدعي لا محالة المرور عبر الوعي بأصول الاستبداد السياسي ومرتكزاته، فمن خلال نقده للتراث السياسي الاسلامي- الذي يكتسي أهمية كبرى في منهجه الفلسفي- يهدف الجابري إلى التأسيس للمشروع النهضوي العربي ، حيث يختار الديمقراطية كضرورة عصرية وقومية لإنجاح هذا المشروع ، فهو يعلن بصريح العبارة أنه متحيزا لها، فنقده للعقل السياسي العربي، ما هو سوى انتصارا لها ضد الاستبداد بكل أشكاله.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الاستبداد السياسي، التراث الإسلامي.

Abstract (English):

This article aims to demonstrate the necessity of democracy for Arab societies in the philosophy of Al-Djabiri, through the revelation of the origins of political tyranny, and to explain its ideological foundations in its social, religious and philosophical manifestations. Al-Djabiri is fully convinced that consciousness of the necessity of democracy in these societies inevitably requires passing through consciousness of the origins of political tyranny and its foundations. During his criticism of Islamic political heritage - which is of great importance in his philosophical approach - Al-Djabiri aims to establish the Arab Renaissance project, where he chooses democracy as a modern and national necessity for the success of this project, as he explicitly declares he is biased towards it. Therefore, his criticism of the Arab political mind is nothing but only a victory for it against tyranny in all its forms.

Key words: democracy, tyranny, political, Islamic, heritage.

*- مقدمة:

لقد أضحت الديمقراطية اليوم مطلبا ملحا في كل الدولة العربية والإسلامية، وضرورة مشتركة لدى كل غالبية الفئات والتنظيمات السياسية والثقافية والنقابية، ففي الوقت الذي قطعت العديد من الدول لا سيما في المجتمعات الغربية أشواطا طويلة في الممارسة الديمقراطية

بأليلتها وقيمها، لم تعر الانظمة الحاكمة في هذه الدول اهتماما يذكر لتلك الممارسات، ولم تعد تشكل منهجا ثقافيا وحقا مشروعا للمجتمعات العربية، إذ صارت صور الاستبداد والطغيان تتمظهر في كل مناحي الحياة السّياسية، وصارت ذهنيات التسلط تحكم الشعوب بنفسها ولنفسها.

وفي إطار السعي لتجاوز هذه الوضعية، عمد الكثير من الباحثين في العالم العربي إلى تشخيص أزمة الديمقراطية، والتفكير في إشكالياتها وما تطرحه من تحديات، ويعد محمد عابد الجابري من بين هؤلاء الباحثين الذي حملوا على عاتقهم التفكير في المسألة من منظور تراثي، فمن خلال استقرائه للتجربة السياسية في العالم العربي خلال المرحلة الحديثة والمعاصرة، خلص إلى حقيقة جوهرية مفادها أن النسق الاستبدادي القديم قد تمكن من اختراق الثقافة السياسية الحديثة في الوطن العربي ومازال يلازمها في كل تجلياتها، وهذا ما نجم عنه غياب الديمقراطية وبقاء الاستبداد كصفة بارزة في المشهد السياسي العربي، ومن هذا الوضع تبرز الإشكالية في القضية الآتية: **الاستبداد السّياسي في الثّقافة الإسلامية نقده مرهون بالفضاء الدّيموقراطي فحسب**. وللإجابة عنها، نطرح الأسئلة الأتية: كيف تجذر الاستبداد في واقعنا العربي الاسلامي المعاصر؟ وكيف نتجاوزه بناءً على رؤى الجابري؟

أ . أصول الاستبداد والكشف عن جذوره.

ينطلق الجابري في مشروعه السياسي من فكرة مفادها، أنه إذا شئنا أن نشخص أسباب أزماتنا الراهنة ونجد لها حلولا عملية ناجحة، من الضروري أن نشرع في الكشف عن الكيفيات التي ترسخ بها الاستبداد في واقعنا العربي الإسلامي المعاصر، ونبين الآليات الضرورية لتفكيك بنياته، فمن خلال مشروعه الفلسفي (نقد العقل العربي) خصص القسم الثالث منه لتحليل بنية العقل السياسي العربي، ورصد محدداته واستظهار تجلياته مؤكدا: « **ما بقي ثابتا في الفكر السياسي السني هو الإيديولوجيا السلطانية لقد انتهت سجلات المتكلمين وتكيفات الفقهاء إلى الاعتراف بشرعية الأمر الو اقع(وعليه فإن) نقد العقل السياسي العربي يجب أن يبدأ من هنا من نقد الميثولوجيا ورفض مبدأ "الأمر الو اقع" الذي تكرسه الإيديولوجيا السلطانية**». (الجابري ،م، 1990، 389).

ويقصد الجابري بنقد العقل السياسي العربي، تحليل وفحص المسار العام الذي حكم التاريخ السياسي العربي وميزه بطابعة الخاص، بدء من فرض سلطة الامر الواقع القائمة على القوة والغلبة، وهي الخصائص ذاتها التي بقيت في نظره تستنسخ نفسها إلى اليوم، « لأن المحددات التي صنعته، والتي كانت تعيد صنعته بقيت هي: القبيلة، الغنيمة، العقيدة» (الجابري ،1990 ،395) ، ويؤكد هنا الجابري أن ابن رشد يمكن أن ينوب عنا في الكشف عن أصول الاستبداد في واقعنا العربي المعاصر، ففي مقدمته التحليلية لكتاب ابن رشد الذي نشر بعنوان (الضروري في السياسة، مختصر كتاب السياسة لأفلاطون) (ابن رشد ، 1998)، يعتبر أن عمله يندرج ضمن المشروع العام الذي يتوخاه الفكر العربي المعاصر، بغرض الكشف عن أصول الاستبداد السياسي المتحكمة في جل مفاصل العقل العربي. (الجابري،م، 1990، 395)

يبدأ الجابري في الكشف عن أصول

الاستبداد وتفكيك بنيته في الماضي والحاضر، من بيان أثر الصراعات الايديولوجية بين الفرق والطوائف في الماضي التي رسخت ثقافة التسلط والطغيان في ظل الجدل الذي حصل حيال شرعية السلطة السياسية في الإسلام، التي طرحت مشكلة الخلافة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة، ومازال مثارا حتى اليوم، فهو يؤمن أنه على الرغم من حدة النزاع السياسي الذي دار حول مشكلة الخلافة، إلا أنه لا يعتبر فترة الخلافة الراشدة هي فترة البدايات الاولى لتأصيل الاستبداد، وإنما يؤمن أن بداياته التأسيسية انطلقت مع تأسيس دولة الملك السياسي في التاريخ الإسلامي، مؤكدا أن معالجة إشكالية شرعية السلطة في الإسلام تنطلق من الحديث النبوي المعروف: «**الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم تكون ملكا بعد ذلك**» (الجابري ، 1990 ،249).

على الرغم من الشكوك التي أثارتها الأحاديث النبوية المتصلة بالسياسة وصراعاتها في أوساط الفقهاء وعلماء الحديث، إلا أن الجابري في هذا السياق يؤكد أن العديد من علماء أهل السنة يؤمنون بهذا الحديث، ويصنفونه ضمن دلائل النبوة التي تحوي أخبارا عن الغيب، أي أنه يتخذونه كمسوغ: "**لإضفاء الشرعية على حكم معاوية المؤسس الاول لـ "الملك " في الإسلام، ومن خلاله إضفاء الشرعية كذلك على الخلفاء الذين جاءوا بعده، أمويين وعباسيين وغيرهم**» (الجابري، م، 1990، 249) .

ويخلص الجابري في ضوء هذا التوجه السني إلى نتيجة مفادها أن دولة الملك السياسي المؤسسة من قبل معاوية بن سفيان (الملك العضوض) تكتسب شرعيتها ليس من (المبايعة) التي كانت بالإجماع، حتى سمي عام توليته وتنازل الحسن له بعام الجماعة (الجابري ، 250،1990)، بل أيضا وهذا هو الأهم انها جاءت موافقة لقضاء الله وقدره وإيمانا لما سبق أن أخبر به رسول الله (الجابري ،1990 ، 250).

ويذهب الجابري في هذا الإطار إلى أن الوعي بهذه الظروف التي أطرت الفكر السياسي بفرقه وتياراته المختلفة، يقتضي تفهم المنحى الذي سلكه علماء السنة مع حكم معاوية بالخصوص، لكونه يتناول مشكلة الفتنة التي كادت أن تعصف بأركان الأمة كلها السياسية والعقائدية، وهذا ما يفسر في اعتقاد الجابري الموقف السني من انقلاب معاوية الذي فسر كبديل إجرائي: « جاء ليضع حدا للفتنة التي كانت تهدد وجود الأمة ككل بل وجود الإسلام كدين» (الجابري 1990، 250)، ويعد هذا أيضا المسوغ الذي جعل الجابري يزكي الموقف السني من حكم معاوية ويعبره تأسيسا ثالثا لدولة الإسلام بعدما كان التأسيس الاول لها على يد النبي صلى الله عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة، والتأسيس الثاني لها على يد الخليفة أبي بكر الصديق بقراره محاربة أهل الردة والذي يصفه الجابري بالقرار الحازم الذي رفض من خلاله « **التنازل عن أي مظهر من مظاهر الإسلام كدين ودولة**». (الجابري،م، 1990، 250).

وتميزت الحياة السياسية في فترة حكم معاوية في اعتقاد الجابري بسيطرة "القبيلة" وانتصارها على "العقيدة" حيث هيمن منطق القوة الذي فرض عقدا سياسيا جديدا ارتكز على العمل بما يمكن الوفاء به من عهود ولم يتأسس على العمل بكتاب الله وسنة نبيه، أي المشاركة لا في السلطة بل في ثمراتها الغنيمة. (الجابري، م، 1990، 250) وهنا يعتبر الجابري أن شرعية معاوية قامت على أساس القبيلة، أي أن الانتماء القريشي لمعاوية كان من الأسس البارزة التي قامت عليها الإمامة الفضلى، فضلا عن الأساس الديني الذي ينظر من خلاله أن ما قام به معاوية من الانقلاب في الحكم يعد من ضروب القضاء والقدر.

لقد شكل هذا التوجه الإيديولوجي الذي بنيت عليه شرعية السلطة السياسية للدولة في الاسلام بداية لتأصيل شرعية الاستبداد، فإذا كان هذا الأخير قد ارتكز على فكرة القضاء والقدر مع الأمويين فإن هذه الفكرة لم تعد مسوغا كافيا لفرض سلطة الأمويين على الرعية وهو الأمر

الذي حمل العباسيون في نظر الجابري الثورة ضدهم والسمو بالسياسة إلى مستوى لا يرتكز على فكرة القضاء والقدر بل على إرادة الله واختياره، بمعنى أن إرادة الخليفة العباسي من إرادة الله أي: «**هو يتصرف بإرادة الله أو إرادة الله تتصرف بواسطته لا فرق**» (الجابري ، 1990 ،264).

يعتبر الجابري أن هذا المنحنى الذي احتكمت إليه السياسة في حكم العباسيين يشكل اللحظة التي بدأت فيها المماثلة بين الخليفة والله سبحانه وتعالى ، أي اللحظة التي تم التماهي فيها بين منزلة الخليفة وحرية الله يقول الجابري : « **الخليفة سلطان الله في أرضه والسلطان هو القوة إذن الخليفة هو القوة المنقذة عن الله ، وهو ليس مجبرا بل يتصرف بإرادة حرة ، وبما أن إرادته من إرادة الله فإن حرية إرادته تعكس حرية إرادة الله ، وتجسمها بين عباده**» (الجابري، م، 1990، 264).

فهذه الإيديولوجيا في اعتقاد الجابري هي التي اسست للاستبداد ورسخت أصوله في التراث السياسي الاسلامي، فعلى أساسها صار ينظر إلى الخليفة على أنه سلطان الله في الأرض تكمن وظيفة في تنفيذ أوامره وحمل العامة على الطاعة غير المشروطة، لأن طاعته من طاعة الله الذي لا يسأل كما يفعل. (الجابري، م، 1990 ، 365).

لم يكتف الجابري ببيان الإيديولوجيا التي أسست الاستبداد السياسي في الفكر الاسلامي، بل عمد إلى تسليط الضوء على المصادر التي غذته ورسخت اصوله ، فلقد كان التنظير والتأصيل الفكري له من لدن الأدباء والمتكلين وفقهاء السلاطين الدور البارز في إضفاء الشرعية على السياسة القائمة كما يفرضها واقع القوة والغلبة انطلاقا من المماثلة بين الله والخليفة التي هيمنت على اللاشعور السياسي لديهم ، ويستدل الجابري أن استقراء نصوص الجاحظ والماوردي والفارابي (الجابري ، 1990 ،382)، يكفي للتدليل واثبات الإيديولوجيا القائلة أن السياسي العربي مسكون ببنية المماثلة بين الإله والأمير. (الجابري، م، 382،1990).

وهنا يعتبر الجابري أن ابن رشد أول من واجه السياسية في الثقافة العربية بخطاب سياسي جريء في نقده للاستبداد والطغيان، منددا به وبوحدانية التسلط في زمانه ومدنه، إذ عمد إلى الثورة ضد أصوله التي كرسته في عصره، كما انتقد الفلسفة السياسية للفارابي التي عززت الاستبداد ودافعت عن القيم الكسروية التي كرست أخلاق الطاعة والانصياع والخضوع (الجابري، م، 2001، 392).، إذا يعد النقد الرشدي في منظور الجابري فتحا جديدا في الانتاج

السياسي ، لأنه يتضمن فكرا متحررا من القيم الكسروية المكرسة لأخلاق الطاعة من جهة أولى، ومتحررا من جهة ثانية من النزعة الصوفية المؤدية إلى المقاومة السلبية المعيقة لقيام المدنية العربية الفاضلة. (الجابري، م، 2001 ،392) .

ويؤمن الجابري من خلال ذلك، أن ابن رشد يصلح أن يكون مفتاحا تفتح به أبواب أوضاعنا السياسية المحكمة الإغلاق التي استعصى على الفكر الحديث والمعاصر حل ألغازها في عالمنا العربي، أي الرشدية في اعتقاده ليست أداة للتفكير السياسي القومي بل تشكل ايضا مفتاحا للتفكير في الواقع العربي المعاصر، فهي بالإضافة إلى الخلدونية صالحة لفك ألغاز الأنظمة الاستبدادية في الوطن العربي منذ مئات السنين. ويؤكد الجابري هذه الفكرة بقوله: " **أن الملك العضوض الذي بلغ من العمر الآن 1380 سنة لم يسبق أن عرف التعريف الذي يعطيه مضمونا يبقى حيا في ضمير الأجيال المتعاقبة (.....) فلقد عرفت هذه الثمانون والثلاثمائة والألف سنة عباقرة في الفكر لا يخافون في الصدع بالحق لومة لائم ومع ذلك لم يصفوا ولم يحللوا مضمون "الملك العضوض" ولم يكتشفوا عن أصوله (غير ابن رشد عبر اختصاره لجمهورية أفلاطون**" (الجابري، م، 2001، 392).

ويخلص الجابري من خلال قراءته هاته للتراث السياسي الاسلامي إلى فكرة جوهرية مفادها أن الاستبداد يتجاوز كونه ممارسة عملية، إلى كونه أليات في التفكير تنتج ثقافة سياسية استبدادية ، وهذه القناعة هي التي جعلته لا ينساق وراء المقاربة الايديولوجية التي تربط الاستبداد بتيار فكري معين دون غيره ، فنقده للعقل السياسي العربي في ضوء المقاربة الابيستمولوجية للتراث مكنته من التشخيص الموضوعي للأزمة السياسية ، وقادته إلى الاقتناع أن جميع التيارات الفكرية والسياسية في الثقافة العربية، رغم تعددها واختلاف مشاربها تنهل من نفس المصدر الفكري في منطلقاتها السياسية ، وهو الايديولوجيا السياسية التي أطرت العقل العربي عبر مساره

ويبدو جليا بأن الجابري يدرك جيدا أن الاستبداد في الثقافة الإسلامية لم يكن مسلطا فقط على الشعوب، بل الاستبداد مس المثقف ذاته، الذي وجد نفسه بين جهل الرعية وقسوة السلطة: " **وحاول الجابري ربط ظاهرة عزوف المثقف العربي عن المشاركة الفعالة في السلطة بظاهرة التسلط، فالأنظمة العربية تمارس عليه سلطة استبدادية لم تترك أي جانب من جوانب**

حياته، فالخوف والرعب قد سكنا شعوره، فسيف المعز وجلاد المأمون وحارق كتب ابن رشد كلها أمثلة قاتلة." (بوعرفة، ع ،2012، 37، 38).

ولعل هذا هو ما جعله يقتنع أيضا بجدوى النظام الديمقراطي كآلية سياسية حديثة لحل أزمتنا السياسية الراهنة، فكيف يتحدد مفهوم الديمقراطية في فكر الجابري.؟

ب. مفهوم الديمقراطية في فكر الجابري (الوعي، التّمثل)

ينطلق الجابري في مقاربته لمفهوم الديمقراطية، من أن الديمقراطية من حيث الاشتقاق اللغوي كلمة يونانية وتعني حكم الشعب نفسه بنفسه. وقد ترجم الفارابي هذه الكلمة بمعناها اليوناني الأصيل والذي يفيد معنى الجماعية، الذي من خلاله يفهم النظام الديمقراطي بالمدينة الجماعية، إذ أن هذا التحديد لمفهوم الديمقراطية في تصور الجابري لم يوجد له أثرا في مضمون الثقافة العربية خارج الإنتاج الفكري لفلسفة الفارابي الذي تمحور تحديدا حول عرض وتلخيص الفلسفة السياسية لأفلاطون، وبالتالي فمدلول الديمقراطية برأيه كان خارج اهتمام العوام والنخب السياسية في العالم العربي والإسلامي، أي كان من اللامفكر فيه حسب تعبيره ، وبعبارة أخرى أنها لم تكن حاضرة في حقل تفكير مفكري الإسلام من متكلمين وفقهاء وفلاسفة ومؤلفين في الآداب السلطانية.(الجابري، م، 1997، 79) .

إلا أن هذا لا يعني البتة أن غياب المعنى السياسي لكلمة ديمقراطية في المنظومة القيمية للثقافة العربية الإسلامية يلازمه غياب مضمونها الأخلاقي الذي يجعلها قيمة انسانية مطلوبة في كل ممارسة سياسية عادلة، كما أنه لا يفضي إلى استحالة تحقيقها وتبنيها اليوم في الحياة السياسية للمجتمعات العربية الإسلامية ، فما يتضمنه القرآن الكريم والسنة النبوية من مبادئ كالشورى والعدل، يشكل ضمانا كافيا لجعل هذه القيم، وبالتالي من الديمقراطية بمفهومها المعاصر قيمة القيم التي تتأسس عليها الحياة السياسية في أوطان هذه المجتمعات (الجابري، م، 1997، 80).

يعتقد الجابري أن العدل هو المثل الأعلى الذي يتوخاه كل تنظيم سياسي يؤطر الحياة الاجتماعية بطريقة ديمقراطية، أي أن معنى هذه الأخيرة في نظره يؤول في النهاية إلى مسألة العدالة، «**التي تتحقق من خلال(نظام حكم يقوم على أساس حكم الشعب) نفسه بواسطة ممثلين يختارهم بكل حرية، وإذن فما كان مطلوبا في جمهورية أفلاطون، وما هو مطلوب في**

الفكر السياسي المعاصر هو في نهاية المطاف، العدالة، ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لنظام القيم في الثقافة العربية الإسلامية حيث يحتل " العدل " مكانة سامية في سلم القيم».(الجابري، م، 1997، 72) .

إن البحث في ماهية الديمقراطية لدى الجابري يجعل القارئ يتوقف عند فكرة أساسية أشار إليها الرجل، وهي صعوبة تحديد مفهوما لها، إلا أنه يؤكد في نهاية المطاف، بأنه يتبنى الديمقراطية بمفهومها المتداول في عصرنا الذي يلتمس من خلال الطريقة التي تمارس بها، وتظهر في النظام الذي يؤطر العلاقة بين الحاكم والمحكوم، التي يكون أساسها احترام حقوق الانسان والمواطن (الجابري، م، 1997، 70).

وفي سياق استقرائه للممارسة الديمقراطية المتداولة، نجد الجابري يستلهم منها تعريفا خاصا جامعا لها، ففي كتابه **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، يذهب الجابري إلى أن الديمقراطية هي نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يتضمن الاعتراف بحقوق الإنسان في الحرية، وما يتفرع عنها كالحق في الحرية والديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص...إلخ، كما يقوم على دولة المؤسسات، وهي الدولة التي يتأسس كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية، وفضلا على ذلك يسمح بالتداول السلبي على السلطة داخل هذه المؤسسات بين الأحزاب السياسية المتعددة من خلال الاحتكام لقرارات الأغلبية وصون حقوق الأقلية (الجابري، م، 2004، 5).

ويتبدى لنا من خلال هذا التعريف أن الجابري لا ينظر إلى مفهوم الديمقراطية من زاوية الرؤى الإيديولوجية والتغييرات المذهبية التي لازمتها، أي أنه لا يفصل بين الديمقراطية السياسية والاجتماعية، فما يثير الانتباه في مفهومه لها هو تناولها بوصفها وسيلة وغاية في الوقت ذاته، حيث يتبنى الديمقراطية السياسية التي تشكل وسيلة ضرورية لتوعية الجماهير، في حين تمثل الديمقراطية الاجتماعية الهدف الذي يجسد الديمقراطية الفعلية، وعندئذ فالعلاقة بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية علاقة ترابط، لأن الديمقراطية السياسية لا تتحقق إلا في ظل مساواة اجتماعية، كما أن الديمقراطية الاجتماعية لا يسري مفعولها بصورة فعلية إلا إذا اقترنت بالديمقراطية السياسية، ويوضح الجابري ذلك بقوله « **إن الديمقراطية السياسية هي إطار تنظيمي للحقوق الديمقراطية وللنظام السياسي الذي يحترمها ويخدمها،**

أما الديمقراطية الاجتماعية فهي اختيار اقتصادي اثبتت التجربة أنها لا يمكن تحقيقه مع غياب الديمقراطية الاجتماعية» (الجابري، م، 2004، 8).

ويفهم من هذا أن الجابري يتبنى الديمقراطية ويدافع عن قيمها، فهو يؤكد من خلال تحليلاته السياسية المتصلة بها أنه متحيز لها، ويؤمن بها إيمانا قويا ليس بالعاطفة وحدها، بل بالعقل أيضا (عبد اللطيف ،ك ، 2003 ،95)، غير أن هذا التأكيد لا يجعلنا نحكم على الرجل بانحيازه المطلق للمرجعية الغربية، فعلى الرغم من ايمانه بضرورة الديمقراطية للوطن العربي، إلا أنه من الصعب الحكم عليه بأنه متحيز للأفكار الليبيرالية الغربية، إن تبني عنصر من عناصر هذه الأخيرة لا يجعل منه بالضرورة مفكرا تابعا لها، فالتحيز قد يكون لصالح فكرة من عناصر منظومة معينة، مثلما يحصل عندما يتأثر مفكر غربي ما، بكتاب أو فكرة شرقية، فهذا لا يجعل منه مفكرا تابعا لحضارة صاحب هذا الكتاب أو تلك الفكرة، بل يتبنى فقط العناصر التي يمكن استعابها وتنسجم مع رؤيته للكون ولا تتصادم مع مرجعيته الثقافية . (المسيري، ع ،2001، 61).

وفي هذا السياق ، يمكن القول أن الجابري غير معني تماما بما تطرحه عملية استيراد الأفكار والقيم، لأنه مقتنع تمام الاقتناع أن استيراد ثقافة ما بكل تطلعاتها المستقبلية ومضامينها الايديولوجية ومقوماتها المادية لا ينبغي أن يمر مرور الكرام بدون نقد وتمحيص ، بل بالضرورة يتم صياغته وبلورته بما يتماشى مع المرجعية العربية، ليندمج وينسجم معها، وهي عملية في اعتقاد الجابري ليست بالهينة، لأنها تستدعي القطيعة مع أساليب التبعية والتقليد والاستهلاك من جهة، والأخذ بآليات إنتاج الفكر وإنتاج العلم والفلسفة من جهة أخرى (الجابري ،1991،251) . بما يسمح بتكييف الفكر المستورد وإعادة تشكيله حسب ما يخدم الفكر الأصيل.

ونلمس هذا الوعي المتبصر في فكر الجابري تحديدا في المآخذ التي يسجلها في تشخيصه لعيوب الديمقراطية الليبرالية كما هي مطبقة ومتعارف عليها في الحضارة الغربية، التي تقترن في العادة بالحرية السياسية التي تمكن المواطن من حق الاقتراع من جهة ، ومن جهة أخرى تفيد الحرية الاقتصادية، أي تمكين المواطن من ممارسة نشاطه الاقتصادي من دون قيود (الجابري،2004، 17 ،18)، هذا المنحى الذي تأخذ به الديمقراطية الليبرالية ينتهي في اعتقاد الجابري إلى اللاديمقراطية، لأنها ديمقراطية فئوية تحرم الفئات الاجتماعية الاخرى من إمكانية التمتع بحقوقها (الجابري، م، 2004، 17).

والحق أن انتقاد الجابري للديمقراطية السياسية كما هي مطبقة ومتعارف عليها في الغرب، لا ينبغي أن يحمل القارئ على الاعتقاد أن الفيلسوف يرفض المبادئ الليبرالية، بل إن ما يتوخاه في هذا النقد هو محاولة البحث عن ما يقرب الديمقراطية من الشورى، باعتبارها شرطا أساسيا لاسترضاء الهوية، ولا ينبغي أن يفهم من هذا أيضا أن الجابري ينحاز كليا للشورى، فإعلانه «أن الشورى غير الديمقراطية» (الجابري، م، 1992، 127)، ينم منذ البداية أنه يرفض حتى الشورى التي انبثقت من صلب الثقافة الإسلامية، أي أنه يرفض الصورة التي مرت بها، وينتقد افتقارها لطابع الإلزام، وفي الوقت ذاته يدافع عنها ويثمن مبادئها ويتبدى لنا ذلك من قوله « **إن ما تردد في المرجعية الأولى للثقافة العربية الإسلامية، وأعني القرآن والسنة، من تنويه بالشورى والعدل، وحث على العمل بها، يمكن أن يجد اليوم أذانا أخرى، تجعل منها، وبالتالي من الديمقراطية بمعناها المعاصر، قيمة القيم، فيؤسس عليها فقها سياسيا جديدا، يجعل الشورى ملزمة، وليس معلمة فقط، وينقل العدل من الآخرة إلى الدنيا، ويحرره من قيود الطاعة للأمير، ومن هاجس المماثلة بين نظام الطبيعة ونظام المجتمع**» (الجابري، م، 1997، 79&79).

ويتضح لنا من خلال هذا أن الجابري مقتنع كل الاقتناع أن افتقاد الشورى لطابع الإلزام أفقدها فعاليتها في هذا العصر، وجرد وجودها من كل معنى، وبذلك لا تفعل في اعتقاده إلا إذا ارتبطت بالديمقراطية، فهو يؤمن أنها لو اقترنت بخاصية الإلزام، ستشكل جوهر الديمقراطية، بل إنها ستنتقل بهذه الخاصية إلى مستوى قيمة القيم، ويعلل ذلك أنه يتعذر ممارستها عمليا من دون وجود محددات رئيسية، تتلخص في وجود دستور لمدة ولاية رئيس الدولة في الأنظمة الجمهورية، ولاختصاصات كل السلطات، واختصاصات كل من رئيس الدولة والحكومة والبرلمان، وجعل هذا الأخير ممثلا للأمة، فضلا عن اسناد مهام السلطة التنفيذية إلى الحكومة التي تكون مسؤولة أمام البرلمان (الجابري، م، 1990، 273).

إن الجابري من خلال هذه المقاربة يحاول أن يؤسس فقها سياسيا جديدا يستوعب عناصر الهوية الثقافية ويكيفها وفقا لآليات سياسية معاصرة، فعلى الرغم من ما يشاع عن الديمقراطية أنها قيمة من القيم الغربية، من حيث أن القيمة الجماعية في مرجعيتها هي قيمة ديمقراطية، إلا أن استقصاء أفكار الرجل المبثوثة في ثنايا مؤلفاته، يجعل القارئ يقتنع أن الجابري يعتبر الديمقراطية بمختلف أساليبها وآلياتها إرثا إنسانيا، وأي توظيف لها خارج هذا

المفهوم برأيه يبقى اعتقاد غير مؤسس. (الجابري، م، 1990، 372)، فهو بهذا التوجه يتمسك بالديمقراطية ويدافع عنها في إطار ما يتفق مع المرجعية العربية الإسلامية، ويتضح هذا من خلال قوله: "**إن قضية الشورى تفرض نفسها ليس فقط من حيث أنها ملزمة بل أنها حقا من حقوق المواطنين، يجب أن تنظم ممارساتهم بالصورة التي تجعل الشورى دائمة في خدمة العدل، أعني وسيلة لمراقبة سلوك الحكام مراقبة مستمرة، سلوكهم السياسي وسلوكهم الاقتصادي، وسلوكهم القضائي، وهذا ما يسمى بالديمقراطية.**" (الجابري، م، 1996، 65).

إن الديمقراطية التي يبتغيها الجابري في مشروعه السياسي، هي الديمقراطية التي تأخذ بالمفهوم الواقعي المعاصر، الذي يتضمن الآليات التي تجعلها قابلة للممارسة والإشباع، أي الديمقراطية التي تحوي أهدافا قابلة للتحقيق، في ذات الوقت تعد وسيلة لتحقيق أهداف وغايات أخرى، لأن الديمقراطية في شقها السياسي وسيلة وهي تشكل قيمة جماعية وغاية كذلك في شقها الاجتماعي في الوقت نفسه: "**متى تحقق هذا الهدف بتلك الوسيلة أصبح الهدف وسيلة والوسيلة هدفا.**" (الجابري، م، 2004، 26).

ولعل ما يؤكد هذا الطرح لدى الجابري هو رفضه للتصور الذي يجعل الديمقراطية قيما مجردة عامة غير قابلة للإشباع، ورفضه القاطع للتصور اليوناني الخاص بها الذي يختزلها في حكم الشعب نفسه بنفسه، إن الديمقراطية في ضوء هذا المفهوم في اعتقاد الجابري يجعل منها هدفا ليس له مجالا للتطبيق إلا في سياق الأطروحات النظرية (الجابري، م، 2004، 15)، بمعنى أن التحقيق الحرفي لمفهوم الديمقراطية على النحو الذي حدده فلاسفة اليونان متعذرا واقعيا من منطلق أن الممارسة السياسية للحكم تقتضي في الواقع حاكما ومحكوما: " **ففكرة الشعب تستدعي مقابلا له، وهو فكرة الدولة، فمن الصعوبة تصور شعب دون نوع من التنظيم يربط هذا الشعب، ومن الصعب تصور تنظيم دون نوع من الجهاز الرابط المنسق**". (الجابري، م، 2004، 15).

من الواضح هنا أن تجسيد المعنى الواقعي لحكم الشعب نفسه بنفسه يقتضي في اعتقاد الجاري آلية عملية تتمثل في الانتخاب الذي يشترط حرية الاختيار من خلال تمكين جميع أفراد الأمة من هذا الحق، كعنصر أساسي للديمقراطية السياسية (الجابري، م، 2004، 15)، غير أن هذا الحق الديمقراطي برأيه ليس متاحا للجميع، فليس كل مواطن في المجتمع حرا في اختياره: "

فالجائع لا يمكن أن يختار لأنه ليس باستطاعته أن يريد إلا شيئا واحد وهو الخبر، والجاهل الأمي لا يمكن أن يختار لأنه وإن تمكن من أن يريد، فإنه لا يعرف بالضبط ما يريد ولماذا يريد، ولا يملك القدرة على تحقيق إرادته." (الجابري، 2004، 18) . ولهذه الأسباب يؤمن الجابري أن الحل الوحيد لأزمة الديمقراطية السياسية في شقها الاجتماعي هو النضال الهادف من أجل تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والعدالة والمساواة والعمل على توجيه الشعب وتوعيته.

والواقع أن الجابري وإن كان ينطلق في مفهومه عن الديمقراطية من الطبقة الكادحة، إلا أنه يؤكد بالموازاة مع ذلك على ضرورة تحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية على النحو الذي اشرنا إليه من قبل من خلال الجمع بين الوسيلة والغاية، وفي هذا السياق يقول« **إن نضال الطبقة الكادحة يجب أن يكون على وجهتين النضال من أجل الحريات العامة، الديمقراطية السياسية كوسيلة ، والنضال من أجل الديمقراطية الاجتماعية كهدف**...» (الجابري، 2004، 26).

إن الديمقراطية بمنظار الجابري، ليست آلية سياسية جامدة تقوم على أساس تصور تقني، بل هي جزء من نظام شامل للقيم: " **تستهدف ايجاد أحسن صيغة ممكنة لحل مشكلة الحكم، وذلك بجعل الحاكمين خاضعين لإرادة المحكومين أو مضطرين للخضوع لها خضوعا منظما مقننا تسهر عليه وتجعله فعليا أجهزة ومؤسسات تنتخب انتخابا حرا من طرف جميع افراد الشعب البالغين سن الرشد.**" (الجابري، م، 2004 ،57).

وإذا كان هذا هو الهدف المباشر من الديمقراطية كما يبدو لمحترفي الديمقراطية الغربية، فإن هذا المفهوم عن الديمقراطية في تصوره ينطوي على أبعاد أخرى، لما يتعلق الأمر بالوطن العربي، فالحكام في هذا الأخير يرفضون شرك شعوبهم ومن ثمة اشراكهم في الحكم، هذا الاعتقاد في منظور الجابري يوظف الوازع الديني في تكريس الأنظمة غير الديمقراطية، في حين أن الدين الإسلامي بريء من هذه الاعتقادات الزائفة، لأنه يدعو إلى الإشراك من خلال الحث على مبدأي الشورى والعدل، ويوضح الجابري هذه الفكرة بقوله: "**إن غياب المعنى السياسي لكمة ديمقراطية في نظام القيم السائدة في الثقافة العربية الاسلامية لا يعني غياب مضمونها كقيمة أخلاقية عليا بوصفها الهدف الأسمى الذي يراد بلوغه من خلال تطبيقاتها السياسية.**" (الجابري، م، 1997، 17&72)

إن حضور المضمون الأخلاقي للديمقراطية بشكل ملموس في واقع المجتمعات رهن في تصور الجابري " بتغيير الذهنية: "**ذهنية الإنسان العربي حتى تصبح قابلة للممارسة، ممارسة حقيقية**." (الجابري، م، 1992، 124)، وذلك بالتحرر من القيود النفسية التي رسخها الاستعمال اللغوي المتداول من خلال إحداث ثورة تحدث انقلابا على مستوى الفكر والمعتقد، تستهدف أساسا تغيير على مستوى الوعي ينتهي في النهاية إلى الفصل التام بين الوحدانية كقضية إيمانية في ميدان الألوهية، والتعدد والشرك كمسألة اجتهادية في ميدان الممارسة والسياسة. (الجابري، م، 1992، 124).

وهنا يؤكد الجابري على ضرورة تنمية الوعي الثقافي لحقوق الانسان في الثقافة الاسلامية بالموازاة مع بيان ضرورتها في المرجعية الغربية، بحكم ارتكازهم على أسس فلسفية واحدة واشتمالهم على مقاصد واهداف واحدة، ويؤكد الجابري هذه الفكرة بقوله: "إن **ما نعنيه بالتأصيل الثقافي لحقوق الإنسان في فكرنا المعاصر هو إيقاظ الوعي بعالمية حقوق الانسان داخل ثقافتنا وذلك بإبراز الأسس النظرية التي تقوم عليها والتي لا تختلف جوهريا عن الأسس التي قامت عليها حقوق الانسان في الثقافة الغربية**."(الجابري، م، 2004، 13).

إن الممارسة الفعلية للقيم الديمقراطية فضلا عن الحاجة إلى تأصيلها في الوعي الفردي تقتضي بالموازاة مع ذلك، تمثلها في الحياة الاجتماعية وذلك بترسيخها كمبادئ للحياة المشتركة التي تتطلب العقلانية في الممارسة في ضوء التنوع والاختلاف والتعددية الحزبية، وهنا يؤكد الجابري أن وحدة المجتمع السياسي وتماسك مقوماته السياسية والثقافية والإيديولوجية يستلزمان الحياة الديمقراطية ، فلا جدوى في اعتقاده من حياة سياسية لا تحتكم إلى المعايير الديمقراطية بمعنى أن النظام السياسي الفعال الذي يخدم الفرد والمجتمع لا يمكن العثور عليه في بيئة غير ديمقراطية يقول الجابري: "**إن الديمقراطية بما تعنيه من حرية التفكير والتعبير والتعدد الحزبي هي الإطار الصالح لجعل هذه التعددية تحقق نفسها بصورة إيجابية ذلك ، أنه ليس هناك بديل للطائفية والقبلية والعشائرية غير التعددية الحزبية التي هي مظهر أساسي من مظاهر الحياة الديمقراطية**." (الجابري، 1992، 124، 125).

ج. الديمقراطية ضرورة قومية

ويتبين من خلال ذلك أن الجابري يربط بين قضايا النهضة العربية وبين طبيعة المشكلات السياسية والاجتماعية التي تطرحها ربط وثيقا، إذ يذهب أن المخرج النهائي منها هو تمثل الديمقراطية التي لا ينظر إليها من خلال الظروف التاريخية التي أنتجتها بل من خلال الظرف التاريخي الراهن في الوطن العربي الذي يجعل منها ضرورة عصرية، بمعنى أنه ينظر إليها من زاوية المهام المنوطة بها من الناحية السياسية مستقبلا في الوطن العربي.

وفي هذا السياق يقول الجابري: "**الديمقراطية اليوم ليست موضوعا للتاريخ، بل هي قبل ذلك وبعده ضرورة من ضرورات عصرنا أعني أنها مقوم ضروري لإنسان هذا العصر، هذا الإنسان الذي لم يعد مجرد فرد من رعية بل هو مواطن يتحدد كيانه بجملة من الحقوق هي الحقوق الديمقراطية.**" (الجابري، م، 2004، 12).

ويتأسس على هذا أن ظروف التخلف التي يعانيها الوطن العربي، من استبداد سياسي واجتماعي، وتبعية ثقافية واقتصادية، وتفرقة طائفية رغم أنها مظهر من مظاهر الانحطاط التي أفرزتها رواسب الاستعمار، إلا أنها تظل ملازمة لواقع الأمة العربية والإسلامية، وعندئذ فلا مخرجا منها ولا سبيل للانفلات من قيودها إلا بمشروع تنموي جاد محكم، يجمع بين كل من الوحدة والتحرر ويخضع لقيادة الديمقراطية (الجابري، 1985، 222)، في شقيها السياسي والاجتماعي.

بيد أن الدارس سيكتشف أن الاستبداد ليس قدرا مكتوبا على الإنسان العربي، بل أن الحرية وممارسة الحق السياسي هي الأصل، وأن الإنسان العربي قادر على أن يتجاوز الإكراهات الداخلية والخارجية: " **ولا بد أن نفهم أن المواطن العربي ليس مجبولا بالضرورة على الخنوع والخضوع، بل هو مجبول على استقلالية الذات والقدرة على الاختيار، بيد أن الإكراهات الخارجية هي التي حولته إلى كائن سلبي مُستولى عليه وبالتالي مغلوب على أمره.**" (بوعرفة، ع، 2016، 60).

خاتمة:

نخلص في الأخير من خلال هذا المقال أن التأسيس لنهضة سياسية جديدة في المجتمعات العربية الاسلامية ، تستجيب لتطلعاتها وأمالها ، وتعالج همومها الراهنة رهن في اعتقاد محمد عابد الجابري، بتفكيك وتحطيم أصول الثقافة الاستبدادية التي كرست الحكم الوراثي ، وشرعت

لمنطق القوة والغلبة في الحياة السياسية، وذلك بتبني الديمقراطية وفقا لما يتناغم مع المنظومة القيمية لهذه المجتمعات، بما يسمح بالاختيار الحر، والتداول السلمي على السلطة وممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية، من منطلق أن الديمقراطية ليست ضرورة عصرية للدول القطرية فحسب، بل ضرورة قومية تشكل المخرج الملائم المؤدي إلى تحقيق الوحدة المنشودة التي تحقق قوة الأمة التي تنحو بها نحو فضاء التقدم والازدهار .

ولكن قبل أن نختم المقال، يجب القول بأن كثيرا من الأحيان تتحول الديموقراطية الحلم إلى ديموقراطية مستبدة، فالأنظمة العربية المستبدة تتأقلم بسرعة مع النظام العالمي، ولكنها لا تتخلى عن الاستبداد أبدا، حيث أصبحت تمارس الاستبداد باسم الديموقراطية ذاتها، وحدث أن تم استبدال الحكم باسم الله إلى الاستبداد باسم الشعب: " **فلقد حولت ذهنيات التسلط الديمقراطية من سيادة وحكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه لديمقراطية الطغمة التي تحكم الشعب باسمه بينما تباشر ذلك بنفسها ولنفسها فقط**. " (بوعرفة، ع ،2012 ،27 & 28).

***- قائمة المصادر والمراجع.**

- ابن رشد، أبو الوليد، (1998). **الضروري في السياسة**. ترجمة أحمد شحلان، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- بوعرفة، عبد القادر، (2016). **العرب وأسئلة الماضي والحاضر**، ط1، بيروت، دار الروافد الثقافية.
- الجابري وآخرون، (1996). **الرو افد الفكرية العربية الاسلامية لمفهوم التنمية البشرية**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجابري، محمد عابد، (1985). **من أجل رؤية تقدمية لبعض مشاكلنا الفكرية والتربوية**، ط5، الدار البيضاء، المغرب، دار النشر المغربية.
- الجابري، محمد عابد، (1990). **إشكالات الفكر العربي المعاصر**. ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجابري، محمد عابد، (1990). **العقل السياسي العربي** . ط1، بيروت لبنان، المركز الثقافي العربي.
- الجابري، محمد عابد، (1991). **التراث والحداثة**. ط1، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي.
- الجابري، محمد عابد، (1992). **وجهة نظر نحو اعادة قضايا في الفكر العربي المعاصر**. ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجابري، محمد عابد، (1997). **قضايا في الفكر المعاصر**. ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجابري، محمد عابد، (2004). **الديمقراطية وحقوق الانسان**. ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجابري، محمد عابد، (2008). **الخطاب العربي المعاصر**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجابري، محمد عابد، (2001). **العقل الاخلاقي العربي**. ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- كمال، عبد اللطيف، (2003). **الفكر السياسي في المغرب، قراءة في أعمال العروسي والجابري**. دار البيضاء، المغرب، إفريقيا الشرق.
- المسيري، عبد الوهاب، (2001). العالم **من منظور غربي**. القاهرة، دار الهلال.

- المجلات والدوريات

- بوعرفة، عبد القادر، (2012). (**الديموقراطية المستبدة**). مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران2، المجلد 01، العدد 1، جوان، ص [27- 52].